

١٠ - تؤكد أيضا ضرورة الملحة لتنمية الاقتصاد العالمي تنمية أكثر إنصافا وتصحيح عدم التماثل واللامساواة الحاليين في التنمية الاقتصادية والتكنولوجية بين البلدان المتقدمة النمو والنامية، وهما شرطان أساسيان لتعزيز السلم والأمن الدوليين؛

١١ - ترى أن احترام وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية، فضلا عن الاعتراف بحق الشعوب غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال من شأنها أن تعزز السلم والأمن الدوليين، وتؤكد من جديد شرعية نضال الشعوب الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي، وحقوقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال؛

١٢ - تؤكد من جديد أن إقامة العلاقات الدولية على أساس ديمقراطي تمثل ضرورة حتمية، وتؤكد إيمانها بأن الأمم المتحدة توفر أفضل إطار لتعزيز هذا الهدف؛

١٣ - تدعو الدول الأعضاء إلى تقديم آرائها بشأن مسألة تنفيذ الإعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي، وبخاصة في ضوء التطورات الإيجابية الأخيرة في المناخ السياسي والأمني العالمي، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخمسين تقريراً على أساس الإجابات الواردة؛

١٤ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخمسين البند المعنون "استعراض تنفيذ الإعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي".

الجلسة العامة ٨١

١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢

٨٤/٤٨ - صون الأمن الدولي

ألف

صون الأمن الدولي

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٦٠/٤٧ بـ١٠ المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ والمتعلق بصون الأمن الدولي،

٢ - تؤكد من جديد أيضا أنه يجب على جميع الدول أن تحترم، في علاقاتها الدولية، المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة؛

٣ - تؤكد أن السلم وتحقيق نزع السلاح وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية ستظل المهمة الأولى والرئيسية للمجتمع الدولي إلى أن يقام سلم عالمي دائم ومستقر على أساس هيكل شامل وبق للأمن الدولي يمكن تنفيذه بسهولة؛

٤ - تطلب إلى جميع الدول الامتناع عن استعمال القوة أو التهديد باستعمالها، وعن العدوان والتعرض والتدخل وجميع أشكال الإرهاب والقمع والاحتلال الأجنبي أو تدابير الإكراه السياسي والاقتصادي التي تنتهك سيادة الدول الأخرى وسلامتها الإقليمية واستقلالها وأمنها، فضلا عن السيادة الدائمة للشعوب على مواردها الطبيعية؛

٥ - تحث جميع الحكومات على اتخاذ تدابير فورية ووضع سياسات فعالة لمنع ومكافحة جميع أشكال ومظاهر العنصرية وكرهية الأجانب وأوجه التعصب الأخرى؛

٦ - تدعو إلى الحوار الإقليمي، حسب الاقتضاء، لتعزيز التعاون الأمني والاقتصادي والبيئي والاجتماعي والثقافي، على أن تؤخذ في الاعتبار السمات الخاصة لكل منطقة؛

٧ - تؤكد أهمية النهج العالمية والإقليمية تجاه نزع السلاح التي ينبغي اتباعها في وقت واحد لتعزيز السلم والأمن الإقليميين والدوليين؛

٨ - تؤكد من جديد الدور الأساسي للأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين، وتعرب عن الأمل في أنها ستواصل التصدي لجميع التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان وفقا للميثاق؛

٩ - تحث جميع الدول على اتخاذ تدابير فورية جديدة تهدف إلى تعزيز واستخدام نظام الأمن الجماعي استخداما فعالا على النحو المتوخى في الميثاق، وكذلك إلى وقف سباق التسلح بصورة فعالة، بغية تحقيق نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية فعالة؛

وإذ تؤكد أهمية النهج العالمية والإقليمية تجاه نزاع السلاح، التي ينبغي التماسها من أجل تعزيز السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي،

وإذ تعيد تأكيد الحاجة إلى تعزيز آلية الأمن الجماعي التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة،

وإذ تؤكد اقتناعها بأنه ينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تؤيد وتدعم الدور الذي عهد به الميثاق إلى مجلس الأمن في صون السلم والأمن الدوليين،

١ - تؤكد من جديد أن الأمم المتحدة، وقد انتهت الحرب الباردة والمواجهة بين القطبين، تواجه مهام جديدة في مجال صون السلم والأمن الدوليين؛

٢ - تسلم بالحاجة إلى تدابير فعالة ودينامية ومرنة، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، لمنع وإزالة الأخطار التي تهدد السلم، ولوقف أعمال العدوان وغيرها من انتهاكات السلم، والحاجة بوجه خاص إلى تدابير لبناء السلم والأمن الدوليين أو صونهما أو استعادتهما؛

٣ - تؤكد التزامها بالدبلوماسية الوقائية والحاجة إلى وضع آليات سياسية مناسبة لحل المنازعات في مرحلة مبكرة وإيجاد حلول سلمية في الوقت المناسب لآلية حالة قد تعكر العلاقات الودية بين الدول، من أجل المحافظة على السلم وتعزيز الأمن الدولي؛

٤ - تؤكد أيضا الحاجة إلى تنفيذ قرارات مجلس الأمن تنفيذا كاملا؛

٥ - تعترف بأن لها دورا هاما في المساعدة على معالجة الحالات التي قد تؤدي إلى خلافات أو منازعات دولية، بتعاون وتنسيق وثيقين مع مجلس الأمن والأمين العام وفقا للميثاق؛

٦ - تؤكد كذلك ما لدور الترتيبات والمنظمات الإقليمية من أهمية كبيرة، وتدرك الحاجة إلى تنسيق جهود هذه الترتيبات والمنظمات مع جهود الأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين؛

٧ - تحث جميع الدول على بذل قصارى الجهد لتحقيق تقدم مطرد في مجالات نزاع السلاح، وتحديد الأسلحة، وعدم الانتشار والشفافية في نقل الأسلحة،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٥٤/٤٧ زاي المؤرخ ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٣ الذي قررت فيه، في جملة أمور، أنه ينبغي للجنة الأولى للجمعية العامة، متابعة منها للجهود التي تبذلها من أجل الاستجابة لحقائق الأمن الدولي الجديدة، أن تواصل معالجة مسائل نزاع السلاح وما يتصل بها من مسائل الأمن الدولي،

وإذ ترحب بالانفراج الذي طرأ على التوترات في العالم وبظهور روح جديدة في العلاقات بين الأمم نتيجة لانتهاة الحرب الباردة والمواجهة بين القطبين،

وإذ تعرب عن قلقها الشديد إزاء الأخطار الجديدة التي تهدد السلم والأمن الدوليين، واستمرار التوتر في بعض المناطق ونشوء منازعات جديدة،

وإذ تشير مع التقدير إلى أفكار ومقترحات الأمين العام الرامية إلى تعزيز الدور الذي يمكن للأمم المتحدة أن تقوم به في مجال الدبلوماسية الوقائية، وصنع السلم، وحفظ السلم، وبناء السلم بعد انتهاء الصراع، وكذلك في نزاع السلاح المتعدد الأطراف، الواردة في تقريريه المعنونين "خطة للسلام" ^(١) و"الأبعاد الجديدة لتنظيم الأسلحة ونزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة" ^(٢)،

وإذ تعيد تأكيد أهمية الآليات المتعددة الأطراف في مجالي نزاع السلاح والسلم والأمن الدوليين،

وإذ تضع في اعتبارها ما للتقدم في مجالات نزاع السلاح، وتحديد الأسلحة، وعدم الانتشار، والشفافية في نقل الأسلحة، وتدابير بناء الثقة، من إسهام بالغ الأهمية في صون السلم والأمن الدوليين،

وإذ تؤكد ضرورة النظر إلى السلم والأمن الدوليين نظرة متكاملة وأنه ينبغي لجهود المجتمع الدولي الرامية إلى بناء السلم وإلى تحقيق العدالة والاستقرار والأمن أن تشمل، إلى جانب المسائل العسكرية، الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والانسانية والبيئية والانمائية ذات الصلة،

وإذ تلاحظ مع الارتياح التقدم المحرز في مؤتمر نزاع السلاح في اتجاه التفاوض لعقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية،

بأنشطة انفرادية ومشتركة، ولا سيما تدابير لبناء الثقة حسب الاقتضاء، وبخاصة في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا؛

٢ - تؤكد أن من المهم لجميع دول البلقان أن تنمي التعاون فيما بينها في جميع الميادين والتعاون بأشكال أخرى منها التجارة وغيرها من أشكال التعاون الاقتصادي، والنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية، وحماية البيئة، والنهوض بالعمليات الديمقراطية، وتعزيز حقوق الإنسان، وتنمية العلاقات الثقافية والرياضية؛

٣ - تؤكد أيضا أن المشاركة الوثيقة لدول البلقان في ترتيبات التعاون في القارة الأوروبية ستؤثر تأثيرا مواتيا في الحالة السياسية والاقتصادية في المنطقة وكذلك في علاقات حسن الجوار فيما بين دول البلقان؛

٤ - تطلب إلى الأمين العام أن يلتبس آراء الدول الأعضاء، ولا سيما دول منطقة البلقان، وكذلك آراء المنظمات الدولية والهيئات المختصة بالأمم المتحدة، بشأن تنمية علاقات حسن الجوار في المنطقة والتدابير والأنشطة الوقائية الرامية إلى خلق منطقة سلم وتعاون مستقرة في البلقان بحلول عام ٢٠٠٠؛

٥ - تقرر أن تنظر في تقرير الأمين العام عن هذا الموضوع في دورتها الخمسين.

الجلسة العامة ٨١

١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢

٨٥/٤٨- توطيد النظام المنشأ بموجب معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو)

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى أنها أعربت، في قرارها ١٩١١ (د-١٨) المؤرخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٣، عن الأمل في أن تقوم دول أمريكا اللاتينية باتخاذ التدابير المناسبة لإبرام معاهدة تحظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية،

وتدابير بناء الثقة، يمكن له أن يسهم بصورة بالغة في صون السلم والأمن الدوليين؛

٨ - تعترف أيضا بأهمية الشواغل الانسانية في حالات المنازعات، وترحب بالدور المتزايد الذي تقوم به منظومة الأمم المتحدة في تقديم المساعدة الانسانية؛

٩ - تقرر الاستمرار في النظر في مسألة صون الأمن الدولي، وتدعو الدول الأعضاء إلى تقديم آرائها بشأن الاستمرار في النظر في هذه المسألة؛

١٠ - تقرر أيضا أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والأربعين البند المعنون "صون الأمن الدولي".

الجلسة العامة ٨١

١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢

باء

تنمية علاقات حسن الجوار فيما بين دول البلقان

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٢٦٢٥ (د - ٢٥) المؤرخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠، الذي يرد في مرفقه إعلان مبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة، وقرارها ٦٢/٤٦ المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١،

وإذ تؤكد اعتقادها الراسخ بضرورة أن تعيش جميع الأمم معا في جو من السلم وحسن الجوار،

وإذ تؤكد الحاجة الملحة إلى أن تتوحد البلقان في شكل منطقة سلم وأمن واستقرار وحسن جوار. وبذلك تسهم في صون السلم والأمن الدوليين، فتزيد امكانيات تحقيق التنمية المستدامة والرخاء لجميع شعوبها،

وإذ تلاحظ رغبة دول البلقان في تنمية علاقات حسن الجوار فيما بينها والعلاقات الودية مع جميع الدول وفقا للميثاق،

١ - تطلب إلى جميع دول البلقان أن تسعى إلى تنمية علاقات حسن الجوار، وأن تضطلع باستمرار